

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد نابليون بونابرت من خلال وثيقة أرشيفية عثمانية (1217هـ/1802م)

Algerian-French relations during the reign of Napoleon Bonaparte Through an Ottoman archival document 1217 AH/1802 AD

د/ سعيد دربال

SAID DERBAL

جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2

مخبر المخطوطات

Said.derbal@univ-alger2.dz

تاريخ القبول: 2025/05/06

تاريخ الإرسال: 2024/11/04

الملخص:

حظيت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالودّ والسلام في معظم فتراتها منذ سنة 1619م، وذلك من خلال الامتيازات التي قدمتها الجزائر لفرنسا سواء في جانبها الاقتصادي، أو جانبها السياسي والتي جعلتها في مقدمة الدول الأوروبية التي لها حظوة عند حكام الجزائر. لكن هذه المكانة فقدتها فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بعد الحملة العسكرية على مصر سنة 1798م التي أدت إلى توتر العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية وباقي إيالاتها. والوثيقة الأرشيفية موضوع دراستنا توضح مدى تأزم العلاقة بين الجزائر والحكومة الفرنسية المتمثلة في نابليون بونابرت القنصل الأول. وقد حاولت فرنسا من خلال ممثل الدولة العثمانية في باريس إقحام هذه الأخيرة في النزاع بطلب كتابة رسالة منه إلى أوجاق الجزائر، ومحاولة تهدئة الأوضاع بين البلدين بسبب غرور نابليون وعجرفته وتهديداته للجزائر باستعمال القوة العسكرية لكفّها عن ما سماه بإهانة فرنسا من خلال مطالبتها بديونها عليها، وغيرها من المبررات الواهية. وهذه الوثيقة الهمايونية (التقرير) ما هو إلا عرض حال للسلطات العثمانية من ممثلها بباريس للمشاكل بين الجزائر وفرنسا، وحالة التوتر الخطيرة والتي بلغت ذروتها سنة 1802م من جهة، وتبرير كتابة رسالة للجزائريين بالتماس من القنصل الأول بونابرت من جهة أخرى. الكلمات المفتاحية: وثيقة همايونية؛ الدولة العثمانية؛ العلاقات؛ الجزائر؛ بونابرت.

Abstract:

The Algerian-French relations were characterized by cordiality and peace for most of the period since 1619, thanks to the privileges Algeria granted to France, whether in the economic or political sphere, making it one of the most favored European countries by Algerian rulers.

However, France lost this privileged status at the end of the 18th century and the beginning of the 19th century, following the military campaign in Egypt in 1798, which led to strained relations between France and the Ottoman Empire as well as its provinces.

The archival document under study illustrates the extent of the deterioration in relations between Algeria and the French government, represented by Napoleon Bonaparte, the First Consul. France attempted, through the Ottoman Empire's representative in Paris, to involve the Empire in the dispute by requesting him to write a letter to the Algerian Regency, seeking

to calm the situation between the two countries. This was due to Napoleon's arrogance, vanity, and threats of using military force to stop what he considered France's humiliation by Algeria's demands for repayment of debts and other unconvincing pretexts.

This Hamayouni document (report) is essentially a statement from the Ottoman representative in Paris to the Ottoman authorities about the problems between Algeria and France, highlighting the critical state of tension that peaked in 1802, and also justifying the writing of a letter to the Algerians at the request of First Consul Bonaparte.

Key words: Hamayouni document; relationships; Algeria; France; Bonaparte.

مقدمة:

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد حكم القنصل الأول نابليون بونابرت توترا كبيرا، خاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر، والتي شكلت تحولا خطيرا في العلاقات مع الدولة العثمانية، وإيالاتها التي تبعتها في محاربة فرنسا. ولم تستثن الجزائر من ذلك رغم رفضها في البداية مسايرة الدولة العثمانية. لكن بعد ضغوط الأستانة بإيعاز من إنجلترا التي حاولت بكل جهدها من خلال قنصلها محاصرة عدوها فرنسا عن طريق الدولة العثمانية وإيالاتها.

ورغم كل هذه المحاولات فإن الجزائر كانت تحاول بشكل صوري محاربة فرنسا ترضية للسلطان العثماني، ورفضاً للحملة الفرنسية على مصر. ورغم هذا فقد عقدت معها سنة 1800م هدنة غير محدودة، والتي لم تدم طويلا بسبب تدخل إنجلترا لدى الدولة العثمانية، وكذلك معاهدة 18 ديسمبر 1802م والتي أعادت فرنسا علاقاتها مع الجزائر، واسترجعت امتيازاتها الاقتصادية.

لكن الوثيقة الهاميونية التي بين أيدينا تعطينا صورة على التوتر الذي شاب هذه العلاقات خلال سنة 1802م، والذي كادت أن تتحول إلى حرب بين الدولتين من خلال عرض الحال الذي قدمه ممثل الدولة العثمانية بباريس يوضح ويبرر أسباب كتابة رسالة إلى أوجاق الجزائر بالتماس من نابليون، ويعرض المشاكل بين الجزائريين والفرنسيين.

التعريف بالوثيقة وموضوعها:

التعريف بالوثيقة: الوثيقة تتكون من صفتين (02) متتابعتين في نفس الموضوع.

- نوع الوثيقة: رسالة هاميونية.

- اللغة: التركية بالخط العثماني.

- مكان وجود الوثيقة: المركز الوطني للدراسات التاريخية (الأرشيف الوطني) ببيرخادم الجزائر العاصمة.

- تاريخ الوثيقة: 1217هـ الموافق 1802م.

- رقم الوثيقة: 1/5661 و 2/5661

- المصدر: دفتر خط همايون.

- الخط: ديواني.

عدد الأوراق: صفتين (02).

- المسطرة: - الصفحة الأولى بها عمودين: - العمود الأول 43 سطرا.

- العمود الثاني 43 سطرا. كتابة صغيرة جدا.

- الصفحة الثانية: 27 سطرا الكتابة متوسطة.

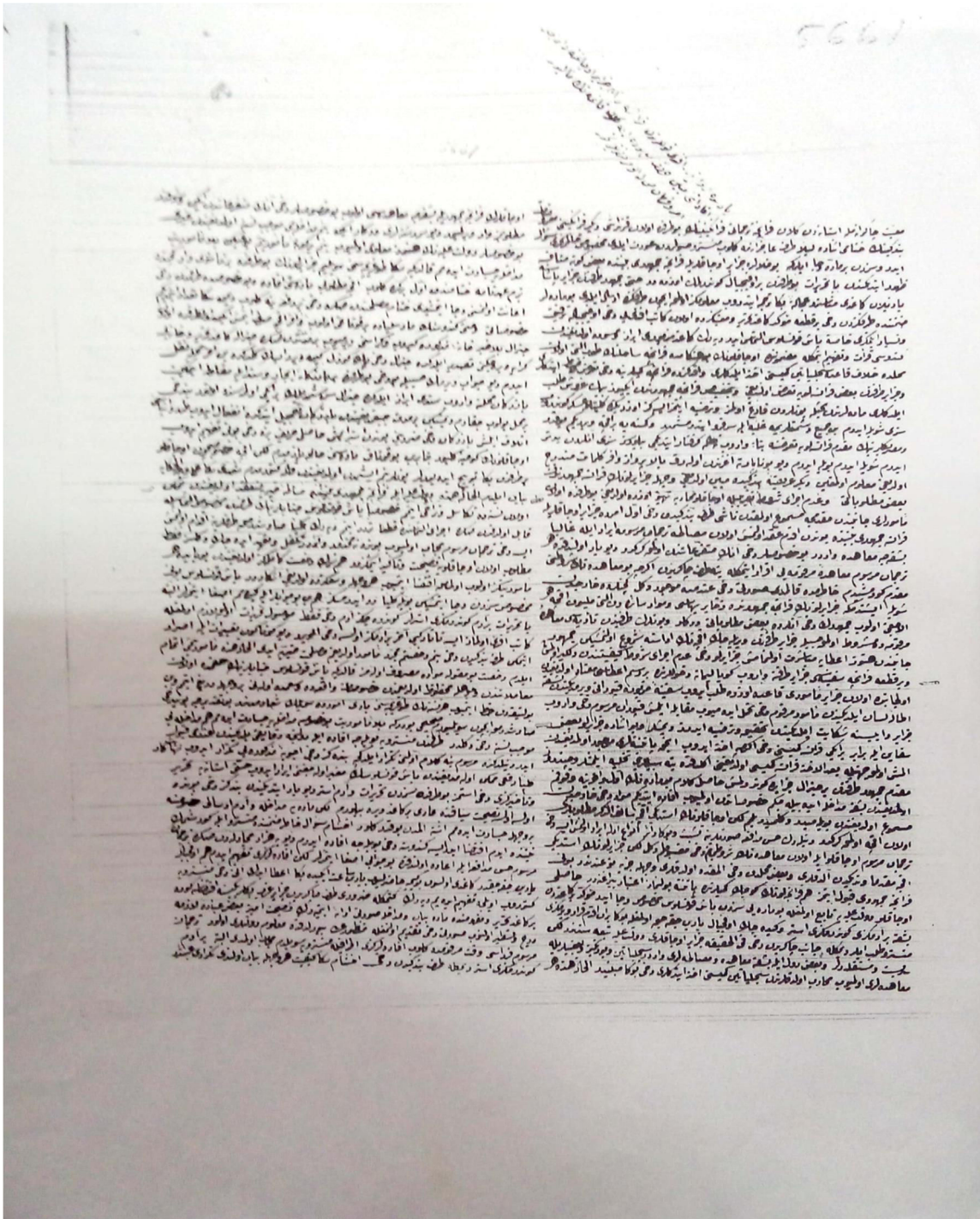
- عدد الصفحات المعربة: 24 صفحة بخط كبير جدا ما بين 15 سطرا في الصفحة الواحدة إلى 24 سطرا في صفحات قليلة جدا.
- القياس: 19سم × 24سم.
- جمع وترتيب: أحمد توفيق المدني.
- التعريب: لم يذكر معربها.
- عهد السلطان العثماني: سليم الثالث (1789-1807) السلطان الثامن والعشرون ابن السلطان مصطفى الثالث، ولد سنة 1175هـ/1762م وجلس في 12 رجب 1203هـ/1789م بالغاً من العمر 28 سنة، ومدة سلطنته 19 سنة.
- والي الجزائر: الداوي مططفي باشا (1798-1805).

- موضوع الوثيقة:

- هذه الوثيقة هي عبارة عن تقرير من المبعوث العثماني بباريس إلى السلطة العثمانية بإسطنبول أمدي - محمد سعيد غالب - أفندي حول بعض القضايا المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية.
- أهم المواضيع المتضمنة في الوثيقة:**
- التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية.
 - قضية الديون التي طالبت بها الجزائر من فرنسا.
 - قضية قصر الموظف الجزائري في فرنسا والنزاع عليه مع الجنرال الفرنسي.
 - مطالبة الفرنسيين من المبعوث العثماني التوسط لدى الجزائريين لحل النزاع والتوسط بينهما.
 - كما توجد بالوثيقة عدة أحداث في تلك الفترة الزمنية مرتبطة بإيالة الجزائر، وعلاقتها ببعض الدول.

النسخة الأصلية للوثيقة:

الصفحة الأولى من الوثيقة



الصفحة الثانية من الوثيقة¹

[illegible]

النص المعرب للوثيقة:

الصفحة الأولى:

إنها مآل القائمة التي وردت من طرف السيد آمدي² - افندي- المقيم حاليا بباريس بالحروف المعهودة والخاصة ببعض الإفادات للفرنسيين في حق الاوجاق ³ والأمر والفرمان في هذا الميدان لمن له أحكام الفرمان⁴.

للعلم الهمايوني العالي أنه قد تبين أن - لفرنكيني⁵ - الذي هو ترجمان لفرانسة والذي قدم بمعيتي من الأستاذة إلى باريس أذا آخر يدعى ب: فرنكيني - أيضا وهو مقيم في هذه الأطراف.

إن -فرنكيني- هذا - أي المقيم بهذه الأطراف - قد زارني ليلا، وبعد أن انتهت من عرض معروضاتي وأبلغني بعودة سيادة الوزير - صولدن⁶ - واستفساره عن خاطري بصفة خاصة، ورجائه مني المادة التالية التي سأبينها لكم في حديثي التالي:

من المعلوم أنه قد حصل في هذه الأيام بعض التنافس بين الاوجاقات الجزائرية⁷ وبين الجمهورية الفرنسية، وبناء على هذه التطورات الجديدة فنحن في صدد إيفاد - جنرال- إلى الجزائر ليرى الأوضاع السائدة هناك، ومن جهة أخرى فإن سيادة الوزير قد ولاني بترجمة الرسالة التي توجهها الجمهورية الفرنسية إلى باشا الجزائر⁸ بصفة مستعجلة لإرسالها إليكم حتى تتمكنوا من الاطلاع على محتواها، ولتكونوا على علم أيضا بأن رئيس القناصلة⁹ بالذات يلتبس منكم تحرير رسالة تأكيد إلى الجزائر ضمن محتويات الرسالة الموجهة من الجمهورية الفرنسية إلى باشا الجزائر. كما يلتبس أيضا إيفاد كاتبكم رفقة الجنرال الذي سوف يرسل إلى الجزائر، ثم أخرج الرسالة المذكورة التي كان يحملها بنفسه وقرأ علي موضحا مضمونها، وكان مضمونها ما يلي:

إن الاوجاقيين قد استولوا في هذه الأيام على سفينتين - سجلياتين¹⁰ - على خلاف القاعدة في المنطقة الواقعة - تحت المدفعية- من السواحل الفرنسية، كما اعتدوا كذلك على السفن الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، وكما تعرّضوا أيضا في الجزائر لبعض الفرنسيين. وهم يطلبون من الجمهورية الفرنسية مائتين ألف غروش كدية يجب أدائه من طرف الفرنسيين. إذا بقيتم مستمرين في أعمالكم العدوانية ومواقفكم السلبية إزاء الفرنسيين، والسفن الفرنسية إلى غير ذلك من العلامات التهديدية التي لا تعد ولا تحصى. هذا

ومن جهة أخرى، فكما بينت سابقا في عريضتي الأخرى فإنني قد كنت قد سمعت من قبل استعداد الاوجاقيين لمحاربة فرنسة بناء على عدم استجابة هذه الأخيرة لمطالب الاوجاقيين وعدم تمسكها للشروط الموجودة في المعاهدة¹¹ القائمة بين الطرفين من موظفي الاوجاق الموجودين في هذه النواحي. والجدير بالذكر أن الاوجاقيين يطالبون فرانسة بالقيام على تسديد الديون التي عليها¹² لهم في إطار المعاهدة المذكورة، وضمن شروطها المعروفة بين الطرفين.

ولهذا السبب فإنني أردت أن أذكر الترجمان بهذه المعاهدة قائلا له: هناك معاهدة أخرى بين الجمهورية الفرنسية وبين الاوجاق الجزائرية، واعتقد أن هذه المسائل المستجدة في الوقت الحالي ناتجة ومتفرعة عن تلك المعاهدة وعدم تطبيقها من طرف فرنسة، ولما ذكرت الترجمان بالمعاهدة لم يستطع إنكارها بل أقر بوجودها. وعند ذلك استمررت في الكلام معه قائلا إنني كنت قد رأيت من قبل صورة لهذه المعاهدة كما اطلعت على شروطها غير أنها لم تنب في ذاكرتي، كما أنني لا امثلك حاليا صورة منها، على أنني سمعت من الخارج قبل بضعة أيام في هذا الخصوص بأن الجزائر تطالب الجمهورية الفرنسية ستة

(6) مليون اقجة¹³ العملة المستعملة إذ ذاك – لقيمة بديلة للذخائر والجنس..... وغيرها من المواد التي أخذتها فرانسة من الجزائر وبقيت – ديناً - في ذمتها¹⁴. كما للجمهورية الفرنسية بعض المطالب من الاوجاقيين.

وبما أن قضية أداء هذه الحقوق من قبل الطرفين إلى بعضها البعض كانت من جملة الشروط التي تتضمنها المعاهدة المذكورة. فإن الجزائر شرعت بالفعل في تأدية ما عليها من الحقوق للجمهورية الفرنسية، ولكن فرانسة لم تشرع ولم تباشر حتى الآن مسألة أداء ما عليها من الحقوق والديون المالية للاوجاقيين، الأمر الذي جعل الاوجاقيين ينفعلون ويتضجرون من هذا التصرف المخالف لشروط المعاهدة المذكورة.

هذا.... ومن جهة أخرى فإن قطعة سفينة من السفن الفرنسية كانت قد توجهت نحو الجزائر ولما أرادت الإرساء في مينائها طلب الموظف الجزائري حسب القاعدة الجارية إلى قبطان السفينة أن يدفع الرسم الجمركي – كرسوم جمركي للدخول إلى الميناء- إلا أن هذا الأخير لم يكتف بالامتناع عن دفع ما طلب إليه فحسب، وإنما تجاوز الحدّ بإطالة لسانه تجاه الموظف. وعند ذلك أجابه بأنهم سوف يحققون في الموضوع ويعملون من أجل ترضيته؛ وهذا على الرغم من أنه هو المخالف للقاعدة المطبقة في حق الجميع بامتناعه عن دفع الرسم الجمركي المعتاد دفعه من طرف كل من يدخل الميناء الجزائري للإرساء. وفي هذه الأثناء والأونة حصل أن استولى الجزائريون على بعض السفن، وعلى سفينتين فرنسيتين أيضاً مع هذه السفن جهلاً منهم لعدم وجود إشارة مميزة في السفينتين الفرنسيين المذكورتين، إلا أنهم لما تحققوا بعد الأخذ من أنهما تابعتين لفرانسة خلوا سبيلهما. ولقد أرسل الفرنسيون من أجل هذا الموضوع جنرالاً إلى الجزائر للبحث والتحري. وحاصل الكلام أن هذه المادة مجهولة عندي من أولها إلى آخرها. وزيادة على ذلك فهي ليست من المواد التي يمكن أن أتدخل فيها شخصياً لأنني لا أملك إمكانية تخول لي ذلك، وكل ما قلته في هذا الصدد كان من الأقوال التي سمعتها في الخارج، ولذا فإنني لا أعرف يقيناً هل هذه الأمور التي سمعتها من الخارج والتي تكلمت عنها أمامك صحيحة أم غير صحيحة؟.

إلا أنني على الرغم من ذلك استطيع التأكيد أن ما يطلبه الاوجاقيون من الاقجة-الدرهم- هي نفس الدراهم المطلوبة من فرانسة لحق ثابت لهم في ذمة فرانسة يجب تأديته إليهم من طرف فرانسة. كان هذا هو الكلام الذي قلته للترجمان في صدد الدفاع عن الاوجاقيين مستنداً إلى عدة أدلة ووقائع للإثبات والتأكيد.

غير أنه على الرغم من كل ذلك قال الترجمان إن شروط المعاهدة¹⁵ المبرمة بين الاوجاقيين والجمهورية الفرنسية لم تكن مضبوطة ومستوعبة تماماً من طرفي أيضاً. إلا أن ذلك لا يمنع من أن أقول بأن ما يطلبه الجزائريون من النقود هو من نوع الجزية التي كانوا يأخذونها من قبل من الونديكيين وغيرهم، وفرانسة لا تقبل أن تدفع الجزية للاوجاقيين. وفضلاً عن ذلك فإن السفن الفرنسية الصغيرة الحجم لا تستعمل – يانتنتة¹⁶ - الإشارة المميزة فالعبارة فيها هو وجود العلم الفرنسي فهو كاف للتمييز والتفريق (أي أن الجزائريين لما أخذوا السفن الجزائرية¹⁷ الصغيرة الحجم أخذوها لعدم معرفتهم هل هي سفن جزائرية¹⁸ أم لا؟ وذلك لعدم وجود – يانتنتة- فيها أي العلامة المميزة لها عن غيرها إلا أن الفرنسيين يقولون إن هذه السفن الصغيرة لا تستعمل عادة اليانتنتة وإنما تستعمل العلم الفرنسي بدلاً عن ذلك للتذليل والتمييز والتفريق، ولذا كان المفروض في نظرهم أن لا تؤخذ من طرف الجزائريين).

والحاصل أن الاوجاقيين تابعين للدولة العلية¹⁹ ومنقادين لأوامرها الشاهانية، ولذا فإن رئيس القناصلة يرجوا منكم بصفة خاصة إعداد كتاب إلى الاوجاقيين، كما يرجوا أيضا بالإضافة إلى تلك الرسالة إيفاد شخص من طرفكم رفقة الجنرال²⁰ الذي سوف يتم إرساله إلى الجزائر من طرف فرانسة. وبما أن الجنرال المذكور يكون خارجا غدا من فرانسة متوجها إلى الجزائر فإن قراركم في تحقيق رغبة الوزير يجب أن يكون في أسرع وقت ممكن. وعند ذلك أجبته قائلا: لا أشك في كون الاوجاقيين تابعين للدولة العلية، ولكنهم مع هذه التبعية يتمتعون بحرية واستقلال²¹ تمكنهم من عقد معاهدات مع بعض الدول وعدم إبرام معاهدة مع دول أخرى، فمثلا لا توجد بينهم وبين السجلتين والدولة البرتغالية معاهدة ولذلك فهما دولتان محاربتان بالنسبة للاوجاقيين، ولا شك أن استيلائهم على سفينة تابعة للدولة السجلية²² - السجلتين- راجع إلى ذلك الأساس. وكذلك فإن هناك معاهدة خاصة بين الاوجاقيين والجمهورية الفرنسية وهي التي كانت سببا لظهور هذه المشاكل كلها لأنها منبثقة منها ومتفرعة عنها. مثلا في الوقت الذي يقول فيه الاوجاقيون إننا نطالب الفرنسيون بكذا وكذا ولكنهم لا يريدون أن يدفعوه إلينا، في هذا الوقت بالذات لم يكن هنالك ما يبرر تدخل في الموضوع، وفضلا عن عدم وجود مبرر لتدخل في الأمر فإن الدولة العلية لا تعلم شيئا حتى الآن عن هذه الأمور، وبالتالي فهي لم تكن تتعلق بمهمتي في مأموريتي هذه. ولذا فإنني لا أتجاسر على التدخل فيها دون أن أكلف رسميا من طرف الدولة العلية للتدخل فيها.

ومن ناحية أخرى فإنني أقول لكم الحقيقة بأن هنا في هذه الأطراف²³ موظف للجزائريين، لقد زارني هذا الموظف قبل بضعة أيام وقبل أن ننتهي من معاهدتنا ليتطرق معي إلى قضية النقود طالبا مني مساعدة في هذا الميدان بكل إلحاح ورجاء، ثم زارني هذا الموظف مرة أخرى بعد أن انتهت مهمة المعاهدة وتطرق إلى نفس الموضوع موضحا لي أن جميع المسائل التي ذكرتها لكم منذ البداية، وأضاف إلى بياناته شيئا آخر وهو أنه يملك قصرا في مدينة مرسيليا، إلا أن القصر أصبح مسيطرا عليه من طرف جنرال تعين في تلك الناحية لا يريد الخروج منه..... سند الإيجار عندما راجعه لإخلاء القصر قال له أن يؤجره إلى أحد التجار في المدينة، حيث قال له الجنرال: ليأتي التاجر وعند ذلك يمكن أن انتقل إلى محل آخر. ولكن لما جاء التاجر المستأجر وفي يده سند الإيجار إلى الجنرال ليسلم إليه القصر، قال له حسنا اشغل أنت بعض الغرف منه وأنا اشغل البعض الآخر حتى أجد مسكنا آخر ولم يخرج من القصر. الأمر الذي أدى بالمستأجر إلى التضجر والمطالبة بالقصر كله. غير أن الجنرال بدل أن يتنازل ويخرج استشاط غضبا وطرده التاجر من القصر راميا أغراضه التي كان قد نقلها إليه حتى لحقته أضرارا جسيمة نتيجة هذا التصرف من الجنرال، فأتى التاجر المستأجر يطالب الموظف الجزائري بالتعويض عن الخسائر التي لحقته من جراء الموظف الجزائري إلى هذه القصة وفهمت منه استياء الاوجاقيين إلا أنني لم أكتب شيئا حتى الآن عن قصة القصر²⁴.

أما فيما يخص النقود فإنني أنال على الدوام توبيخا من طرف الاوجاقيين لعدم كتابة هذه المادة إلى الباب العالي لإعلام المعنيين بالأمر، أو لعدم مساعدتي إياهم لإنهاء هذا المشكل لكنني مع ذلك لم أثر هذه المسائل لدى السلطات الفرنسية لكونها لا تتعلق بمهمتي ومأموريتي في الوقت الحاضر غير أنني سررتها أمامكم الآن على سبيل الحكاية.

في هذه الحالة أردت دفع الترجمان عني كليا بالاعتذار له عن عدم تمكني من الاستجابة إلى ما يدعوني إليه من إرسال كتاب نصح للاوجاقيين، وإيفاد شخص من طرفي إلى الجزائر صحبة الجنرال

الذي تقرر إيفاده إلى الجزائر من طرف الجمهورية الفرنسية لكون هذه المسائل والمطالب خارجة عن نطاق صلاحياتي، وغير متعلقة بالمهمة التي أنيطت بي في مأموريتي هذه. ولكن بالرغم من ذلك وعدته بأن أبذل كل إمكانياتي من أجل تحقيق التماس رئيس القنصلية ضمن إمكانياتي المحدودة، وصلاحياتي المناطة بي، بدون تردد، ولا تهاون. ولكن المسألة كما ترى فوق إرادتي، وخارج صلاحياتي الشخصية. ولكن الترجمان لم يقتنع بذلك، ولم ينصرف عني، بل أصرّ قائلا: إنه لا يوجد أي محذور ولا أي مانع يمنعكم عن الإقدام إلى تقديم المساعدة التي يلتبسها منكم خاصة رئيس القنصلية ما دامت تلك المساعدة تتشخص وتتمثل في إرسال كتاب نصح وتأكيد للواجبيين، ولا تدخل في دائرة التعهد والتكفل والالتزام، لأن كلما يطلب منكم هو إساءة النصيحة والتأكيد للواجبيين. ثم إنكم نظرا لما أنيطت بكم من صلاحيات كاملة، وتفويضات مطلقة ووافية من طرف الدولة العلية لا تحتاجون إلى شمول مأموريتكم لهذه المشكلة، لأنها داخلة تحت صلاحياتكم كلفتم بها، أو لم تكلفوا. ثم إنني استغرب كيف يمكنكم رد الإجابة التي تدعون إليها كليا بعد أن طلب إليكم ذلك رئيس القنصلية بالذات. وأيضا فإنني لا أستطيع الرجوع بهذه الأجوبة فقط لأنهم (يقصد رئيس القنصلية) لا يرضون بها ولا يستمعون إليها. بل يصرون على طلبهم في تحرير الكتاب وإيفاد الشخص، ولا مانع أن يكون الشخص الموفد من طرفكم غير كاتبكم لكون المطلوب منه إيصال الرسالة فقط.

ولما رأيت إصرار الترجمان على موقفه بهذه الصلابة قلت له: إن المأمورية التي أنيطت كانت متمثلة في إبرام المعاهدة الخيرة السلمية بين الدولة العلية والجمهورية الفرنسية²⁵. وبإبرام هذه المعاهدة تكون مأموريتي قد انتهت، ولذا فإنني لا أملك أية صلاحية رسمية أخرى تمكّني من الخوض والتدخل في مثل هذه المشاكل السياسية. ومع ذلك فإنني كنت على استعداد كامل في تقديم ما يمكن تقديمه من طرفي من مساعدة في هذا الميدان إكراما لرئيس القنصلية، واعترافا له بالجميل لما أولانيه من التوجه والاهتمام. إلا أنني - وأنا حينما أقول ما أريد قوله لا أثار²⁶ لأن المعروف عني الصراحة - لم أكن قادرا على التدخل في هذه المسألة لما قدمت لكم اعتذاراتي سابقا لم أكن أريد من ورائها السياسة كي أتخلص وأتملص وأتهرب من الموقف، ولكنني كنت أقول الحق لأنه الحق. لأنني فعلا لا أستطيع التدخل في هذه المسألة دون أن أكلف بها رسميا، كما لا يوجد أي مبرر للتدخل. ولذا فإنني أريد أن تبليغ إلى الوزير²⁷ إفادتي بهذه الكيفية فإنني أمل أن يقبل عذري لكونه مطلع على أسرار، ودقائق الدولة (يريد أنه رجل دولة، وبما أنه كذلك فلا ريب من أنه يعرف الأسرار والدقائق المتعلقة بإدارة أمور الدولة).

وعند ذلك أعاد الترجمان مرة أخرى نفس الكلام الذي ذكره من قبل كما أعدت أنا نفس الأجوبة التي ذكرت في صدد الردّ عليه. إلا أنه في النهاية لم يكن دفعه كليا ممكنا نظرا إلى أن ذلك قد يؤدي إلى اغبرار (كذا)، وانكسار الوزير (حسب إفادة الترجمان) وخاصة بعد أن قال - أي الترجمان - إن الوزير لا يريد الكتابة إلى الدولة العلية لتأخيركم، وإنما يلتبس منكم مجرد رسالة نصح وإيفاد شخص. فأجبتة قابلا أن اكتب الرسالة المطلوبة شريطة أن تكون رسالة نصيحة عادية فقط دون أن أتعرض إلى صميم المشكلة.

أما إيفاد الشخص فلم يكن مقبولا من طرفي إطلاقا قائلا لهم: هذا كل ما يمكن أن أقدم إلى الوزير، فإذا اقتضى الأمر فإنني أصارحه بذلك لأنني أريد أن أزوره هذا المساء زيارة مجاملة على سبيل استفسار خاطر الحال. وبهذه الكيفية وبعد الدفاعات التي صدرت من الترجمان وآلاف المناقشات والمحاولات استطعت أن أقتعه وأدفعه بذلك.

قال المترجمان المذكور قبل الفراق: إنهم (يقصد الوزير) بهذا الجواب ولكنني أشرح وجهة نظركم وأوضح إيفاداتكم. ثم الجنرال سيخرج غدا، لذا أرجو منكم كتابة الرسالة في هذه الليلة وتسليمها إليّ غدا في الساعة الثانية (بعد الزوال) حتى أحملها معي إلى الوزير لأبين له محتواها ثم ذهب في سبيله، وأنا بدوري قمت بإعداد الرسالة الموجهة إلى أمير أمراء الجزائر²⁸ مسطرا فيها بعض النصائح والتوصيات دون أن أتعرض إلى صميم الموضوع. وقد قدمت صورة لها إلى المقام الهمايوني العالي قصد تحقيق النظر الشاهاني والاطلاع الهمايوني.

وفي الصباح جاء المترجمان المرقوم (كذا) في الوقت المحدد وقال: إنني أوضحت جميع إيفاداتكم بكل تفاصيلها للوزير ولكنه لم يقتنع بها بل أصرّ على طلبه إليكم في إيفاد شخص من طرفكم.

نص الصفحة الثانية من الوثيقة [من هذه الصفحة تبدأ الوثيقة الثانية]²⁹:

قلت له: إنني قد بينت لكم الوضعية بكل دقائقها مساء أمس وتكرارها الآن يكون نوعا من العبث، وها أنني قد كتبت الرسالة التي وعدتكم بها فخذها إلى الوزير، هذا كل ما أستطيع فعله ولا يجب أن يطلب مني أكثر من ذلك. فكما أخذ الرسالة وتمعن في محتوياتها قال إن الرسالة المطلوبة ليست هذه، إنكم كتبتموها عادية جدا. إن المطلوب منكم بصفتكم الملخص والمفوض من طرف الدولة العلية، ونظرا لنفوذ الدولة العلية لدى الاوجاقيين هو أكثر وأشمل من هذه الرسالة. فكما بينت لكم مساء أمس فإن محتوى الرسالة يجب أن يكون مطابقا لمضمون الرسالة الجمهورية التي أريتها إياكم مساء أمس، ومتضمنة استقصاء المواد المذكورة ومهددة من حيث الصيغة واللهجة. وعند ذلك أجبتة قائلا: إنني فضلا عن كون الجزائريين حديدي الطبع سريع الغضب – لا يقبلون مني مثل ذلك- لا أستطيع في هذه الحالة توجيه رسالة حكم وتهديد إلى أمير أمراء الجزائر. ثم إنني حتى ولو ذكرت المواد المذكورة في صدر الرسالة فلا أملك ما أقول في ذيلها، لأنني كما قلت لكم لا أجرو على التدخل في الموضوع مباشرة دون أن أكلف رسميا من أجل ذلك.

ثم إن هذه الأمور وهذا النوع من الحركة والمواقف تجاه الجزائريين فضلا عن كونها لا تغني ولا تثمر شيئا بالنظر إلى طبيعة ومزاج الجزائريين، تكون سببا لأن يوجهوا إليّ السؤال التالي: أنت بأي حق، وبأية مسؤولية ومأمورية تكتب إلى طرفنا مثل هذه الأمور؟ ثم هل أنت على علم تام بحقائق هذه المواد حتى تتطرق إليها؟ عند ذلك ليس عندي ما أخافكم به لأنني في الوقت الحالي كما يقولون تماما. وفوق هذا فإنهم من الممكن جدا أن يقدموا شكوى ضدي إلى الدولة العلية لتجربي على التدخل في شؤونهم بدون مبرر ولا مستند. ولهذا كله أقدمت على ما أقدمت عليه من كتابة الرسالة لمجرد تحقيق ملتصق الوزير فقط. فلا يمكن أن أزيد على ذلك.

عند ذلك قال المترجمان: إنني لا أستطيع إرسال هذه الرسالة لأنها لا تطابق ولا توافق مأموريتي ومسؤوليتي. قلت: في هذه الحالة يجب الالتقاء بالوزير والتشافه معه في هذه الأمور، ولذا فإنني سوف ألتقي به هذا المساء أو قبل المساء حسب توفر الوقت، وأثناء لقائي به أسلم له هذه الرسالة بنفسني". قال: نعم الرأي وكذلك تشرحون له أجوبتكم عن طريق المشافهة، وأنا سأتولى تعيين وقت المقابلة. ثم غادر المجلس بعد هذا التصريح غير أنه عاد فأخذ قائمة ثم انطلق، ولم أعرف ما يغضبه بالضبط من هذه الحركة الأخيرة، إلا أنني حاولت تفسيره عن طريق الاستدلال بما يلي:

- من المعلوم أن السرعة والتهور في كل شيء هو من مقتضى مزاج وطبيعة بونابارت المغرور فهو كما ذكرت في عريضتي الأولى لما أرسل من قبل جنرالا إلى الجزائر، أرسل عن طريقه أيضا كتابا

إليهم عاملهم فيه بأبشع المعاملات بدون تحفظ ولا حدود³⁰. غير أنه بعد ذلك وعلى الأخص بعد مجيء الوزير لاحظ بالاستشارة معه أن الاتجاه نحو إصلاح ما بين الطرفين أقرب إلى الصواب وخاصة بعد أن تحقق من أنه لا يملك القوة البحرية الكبيرة التي هدد بها الجزائريين. ثم لو أرسل إليهم قوة كبيرة من العساكر البرية فهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً ضد الجزائريين هذا إذا أمكن ذلك، وكذلك فهو أثر الصلح على الحرب والتهديدات التي لا تفيد شيئاً إزاء الالوجاقيين، ومع أن التنازل دفعة واحدة يتنافى مع مبدأ الغرور النابليوني فهو أراد التمهيد إلى ذلك بوساطة موظف الدولة العلية بين الطرفين.

- أو يمكن تفسيره كذلك بشكل آخر، وهو أنه عندما علمت إنكلترا بالتحركات والاستعدادات الفرنسية بطولون³¹ ضد الجزائر والالوجاقيين³²، بدأت هي الأخرى بالحركات المضادة لمنع الفرنسيين عن ذلك التحرك والاستعداد. وبناء على هذا ونظراً إلى عزلة فرانسة دولياً فكر نابليون مع المذاكرة بوزيره المذكور إلى التخلص من هذه القضية بطريقة سهلة قبل التورط فيها إلى الأعماق وتفوت الفرصة. ووجدوا المخرج من هذا المأزق في جرّ الدولة العلية إلى مشكل الالوجاقيين للوصول فيما بعد إلى ضمان وتكفل الدولة العلية للمشكل المتعلق بالالوجاقيين حتى تصبح الدولة العلية فيما بعد في موقف حرج تجاه الطرفين معاً، وتتمكن فرانسة من مضايقة الدولة العلية بناء على تعهداتها السابق إزاءها، الأمر الذي سوف يمكن أن يؤدي إلى محاذير خطيرة بالنسبة للدولة العلية فيما بعد، ولذا فإنني حاولت بكل قوتي أن أتجنب الوقوع في مثل هذه المخاطر وامتنتع عن الكتابة نهائياً في أول الأمر، إلا أنني لما رأيت ولاحظت أن الامتناع كلياً عن الكتابة لا يمكن لما يترتب، أو يمكن أن يترتب عليه من تضاييق بونابرت صاحب المزاج الحاد، أجبت طلب الوزير بكتابة رسالة عادية من بنات أفكار فقط ووحى قريحتي دون أن أتطرق إلى صميم الموضوع والمشكل. ولا شك أن الأمر راجع في هذا الميدان إلى المقام الشاهاني العالي لأن الأمر والفرمان في كل وقت وزمان لمن له الحكم والفرمان.

انتهت الترجمة

217

256

تحليل الوثيقة

- صاحب التقرير (الوثيقة):

تشير كل الدلائل على أن صاحب الوثيقة (التقرير) هو محمد سعيد غالب أفندي المفاوض والموقع على المعاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية في باريس في 26 جوان 1802م. فقد ذكر في التقرير مذكراً الترجمان الفرنسي "... أن المأمورية التي أنيطت كانت متمثلة في إبرام المعاهدة الخيرة السلمية بين الدولة العلية والجمهورية الفرنسية. وبإبرام هذه المعاهدة تكون مأموريتي قد انتهت..."

- وفي الرسالة التي بعثها بونابرت إلى الداوي مصطفى في 1802/07/27م يقول فيها: "ولقد أخبرت مبعوث الباب العالي الذي جددت معه الحلف السابق"³³. يقصد به السيد محمد سعيد غالب الذي وقع معه معاهدة السلم في 1802/06/26م.

- ويذكر أوجين بلانتي، وسامح التر أن الرسالة التي كتبها السيد محمد سعيد غالب أفندي إلى داي الجزائر بعثها مع السيد بارج³⁴.

وكذلك مكانته العالية في الدولة العلية التي بعثته من الأستانة إلى فرنسا لإبرام المعاهدة، ومقابلته لوزير الخارجية طولران، والتماس رئيس القناصلة (بونابرت) منه أن يكتب رسالة نصح وتأكيد إلى أوجاق الجزائر.

كل هذه الإشارات تدل على أن صاحب التقرير أمدي أفندي هو السيد محمد سعيد غالب أفندي.

- الإطار الزمني للتقرير (الوثيقة):

كتب هذا التقرير بعد الانتهاء من إبرام المعاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية في باريس نهاية شهر جوان 1802م، وقبل إرسال الجنرال برسالة إلى الجزائر لتسليمها إلى الداوي مصطفى باشا. فقد أكد الترجمان والوزير طولران على المبعوث محمد سعيد غالب بكتابة الرسالة وإيفاد كاتبه مع الجنرال الذي يتولى المهمة، والذي سيقطع غدا إلى الجزائر.

ومن المعلوم أن البعثة الفرنسية قادها نائب الأميرال ليسياغ Leyssègue، والمساعد هولان Hulin والتي انطلقت من ميناء بريست Brest في 07/08/1802م وصلت الجزائر في 07 أوت 1802م تحمل رسالة التهديد والوعيد من طرف نابليون بونابرت. وبعدها وصل الجنرال بارج Berge أوت 1802م وقد أبحر على متن السفينة "لوميتان" le Mutin في 27/07/1802م³⁵. فأغلب الظن أن الوثيقة كتبت في هذا التوقيت.

- الإطار المكاني للوثيقة

هل كتبت الوثيقة في باريس، أم في الأستانة؟

حسب ما جاء في الوثيقة فإنها كتبت في باريس لأن المبعوث العثماني قال للمترجم أنه سيلتقي بالوزير هذا المساء أو قبل المساء حسب توفر الوقت، وأثناء لقائي به أسلم له هذه الرسالة بنفسه. مما يؤكد أن كاتبه للرسالة كان قبل مغادرته باريس.

- موضوع التقرير (الوثيقة)

ضمت الوثيقة العديد من المواضيع (المواد) التي كتب بها ممثل الدولة العثمانية بباريس إلى رؤسائه عدة نقاط أهمها:

01- قضية الديون الجزائرية لدى فرنسا:

بعد وفاة الداوي حسن واعتلاء الداوي مصطفى باشا الحكم بفرمان من الباب العالي، كان أول ما قام به هو مطالبة فرنسا بالديون التي عليها اتجاه الجزائر منذ مدة طويلة. فقد أورد أوجان بلانتي عدة مراسلات بين الدايات وحكام فرنسا، منها رسالة الذي مصطفى باشا إلى مجلس المديرين للجمهورية الفرنسية (الديركتوار) في جوان 1798 يقول فيها: "أيها الأصدقاء العظماء إن الرعيتين اليهوديتين بكري وابوقاية هما خدام قدامي، ومقربون إلى حكومتنا، وبما أننا في حاجة ماسة إلى 200000 قرش التي أقرضكم إياها بكل ودّ المرحوم حسن باشا منذ بضع سنوات، فإننا نطلب منكم تسليمها لبكري وابوقاية السالف ذكرهما"³⁶.

ولكن مجلس المديرين وجه رسالة إلى الداوي مصطفى في 12/07/1798 يطمئنه بتسديد الديون البالغة 200000 قرش من طرف القنصل مولتيديو³⁸³⁷.

والحقيقة أن فرنسا بدأت تماطل في تسديد ديونها إلى الجزائر، بسبب ما قام به اليهود من تمويل إنجلترا في جبل طارق فاتخذت فرنسا هذه الورقة للضغط على الجزائر والتهرب من الديون.

وقد كتب الداى مصطفى باشا إلى القنصل الأول نابليون بونابرت في 1800/11/30 يطالبه فيها بتسديد الديون إلى اليهودي بوشناق: " فقد توسل لنا أحد خدمنا يدعى بوشناق بأن له ديون في فرنسا يطالبكم بتسديدها كاملة دون نقصان، ولقد كتبنا لكم هذه الرسالة لنطلعكم عن هذه المطالبة"³⁹.

حسب الوثيقة التي ندرسها فإن المبعوث العثماني قد سمع أن ديون الجزائر على فرنسا تبلغ حوالي ستة (06) ملايين أجرة. "...على أنني سمعت من الخارج قبل بضعة أيام في هذا الخصوص بأن الجزائر تطالب الجمهورية الفرنسية ستة (6) مليون أجرة العملة المستعملة إذ ذاك - لقيمة بديلة للذخائر والجن... وغيرها من المواد التي أخذتها فرانسة من الجزائر وبقيت - ديننا- في ذمتها".

02- قضية 200000 قرش:

بعد استلام القنصل ديبوا تانفيل⁴⁰ لمهمته بدل القنصل مولتدو حصل بعد مفاوضات على هدنة مع الجزائر في 1800/07/19م غير محددة الأجل، وطلب الداى من القنصل دفع مبلغ 06 ملايين، لكن القنصل أقنعه بدفع 200000 قرش والتي تعهد اليهود بتسويقها، وأبرمت المعاهدة في 1800/09/30م. لكن هذه المعاهدة لم تدم أكثر من أربعة أشهر بسبب تدخل الانجليز لدى الباب العالي الذي أمر أوجاق الجزائر بنقض وإلغاء المعاهدة وذلك في 1801/01/25م، وتبعتها محاولة اغتيال الداى مصطفى بتواطؤ من الانجليز في سبتمبر 1801م⁴¹.

وفي 17 ديسمبر 1801 أبرمت معاهدة سلم لإعادة العلاقات الجزائرية الفرنسية من 19 بندا، لكن هذه المعاهدة لم تحترم. وكان مبرر فرنسا أن الداى مصطفى طلب من القنصل الفرنسي مبلغ 200000 قرش كهدية (ثمن) لاتفاقية الهدنة المبرمة في جويلية 1800م. فاعتبرها بونابرت إتاوة وجزية، لا يمكنه دفعها إرضاء للداى⁴².

لكن الأستاذ جمال قنان-رحمه الله- يذكر أن هذا المبلغ ما هو إلا تعويضا على الخسارة التي نجمت عن الإجراءات التي اتخذتها السلطان العثمانية ضد الرعايا الجزائريين بسبب عودة العلاقات بين الجزائر وفرنسا⁴³.

لكن حسب الوثيقة فإن هذا المبلغ ما هو إلا دية يطلبها الجزائريون من فرنسا "وهم يطلبون من الجمهورية الفرنسية مائتين ألف غروش كدية يجب أدائه من طرف الفرنسيين".

03- الاعتداءات الجزائرية على السفن التابعة لفرنسا

لم تنجح المعاهدة الموقعة بين الجزائر وفرنسا في 17 ديسمبر 1801م في إعادة العلاقات السلمية بينهما. فقد تعرضت السفن الفرنسية إلى اعتداءات من طرف الجزائريين منها:

- قاربين حربيين فرنسيين لونيك le nicker، ولاماري la Marie من طرف القبطان حسان رايس بحجة عدم إظهار جوازيهما.

- تحطّم سفينة فرنسية على الشواطئ الجزائرية، وفقد أكثر من 150 شخص أصبحوا في قبضة الجزائريين⁴⁴.

- انتهاك المجال الفرنسي بالاستيلاء على السفينة التجارية سان لويس دو غونزان saint- Louis de ganzane تحت المدفعية الفرنسية بجزر يراس hyères⁴⁵ وكانت قد أفلعت من كورفو⁴⁶.

04- الاعتداءات الفرنسية على الموظفين الجزائريين بفرنسا

تنقل لنا الوثيقة على لسان المبعوث العثماني قضية الموظف الجزائري الذي يملك عقارا (قصر) في مدينة مارسيليا، والذي قام جنرال فرنسي بالاستيلاء عليه ظلما وعدوانا، ولم يستطع استرجاعه. فعرض القضية على المبعوث العثماني لعله يجد حلا ويسترجع قصره المغصوب. فهذه القضية تبين الاعتداءات الفرنسية على الموظفين الجزائريين في فرنسا، والتضييق عليهم بسبب العلاقات المتوترة بين البلدين واتخاذها مبررا للاعتداء.

وفي هذا الإطار يذكر بلانتي أنه بعد الإجراءات التي قامت بها الجزائر ضد فرنسا ومصالحها بسبب عدوانها على مصر وبطلب من الدولة العثمانية، سارعت حكومة الديركتوار (المديرين) بأمر ممثليه بحجز كل أموال المسلمين الذين كانوا على تراب الجمهورية، وزج باليهوديين يعقوب كوهن بكري وعونه أبو قاية في سجن الأعمال الشاقة⁴⁷.

05- انتهاء التوتر بين الجزائر وفرنسا:

بعد اللهجة الشديدة التي توعدها نابليون بونابرت الداوي مصطفى باشا من خلال الرسالة التي أرسلها في 1802/07/27م والتي هدده فيها بإرسال 80 ألف جندي لاحتلال الجزائر والإطاحة بالداوي، ما كان من هذا الأخير إلا الرضوخ لطلبات نابليون بونابرت والاستجابة لها نقطة نقطة، واستقبال مبعوثه ليسياغ والجنرال هلان استقبالا حفي، وأهداهم أجمل الخيول، ورد برسالة يستجيب لكل مطالب بونابرت وذلك في 1802/08/12م⁴⁸.

الهدف من التقرير: الهدف من كتابة هذا التقرير للسلطات العثمانية من طرف السيد محمد سعيد غالب أفندي هو التبليغ، والتبرير.

- تبليغ السلطات العثمانية على المشاكل التي تعكر العلاقة بين الجزائر وفرنسا، وعرضها عرضا مفصلا.
- تبرير كتابة الرسالة التي التمسها القنصل الأول نابليون بونابرت من ممثل الباب العالي إلى أوجاق الجزائر، وذلك لأنها خارجة عن مهامه المخولة له في باريس بسبب الضغوط المسلطة عليه من طرف السلطات الفرنسية بغية تلطيف الجو، وتحذير الجزائريين من سطوة الفرنسيين.

ويذكر بلانتي في مراسلاته: "وطلب بونابرت من ممثل السلطان العثماني أن يطلع الداوي مصطفى على الأخطار التي يعرض نفسه لها. وهدده أنه سيستولى على كل الساحل الإفريقي. فكتب السفير العثماني محمد سعيد غالب أفندي رسالة إلى الداوي حملها السيد بارج berge يلزم فيها الداوي مصطفى بأن يتصرف تصرفا يليق بالصدقة التي يجب أن تكون تجاه الحكومة الفرنسية"⁴⁹.

الخاتمة

تعدّ هذه الوثيقة الأرشيفية من الوثائق المهمة التي توضح بما لا يمكن أن نؤوله العلاقات المتوترة بين الجزائر وفرنسا في عهد القنصل الأول نابليون بونابرت الذي لم يستغ وجود قوة عسكرية تنافسه في البحر الأبيض المتوسط، سواء كانت أوروبية مثل إنجلترا، أو الدولة العثمانية، أو بعض إيالاتها مثل الجزائر. ومن هذا المنطلق حاول بونابرت الانفراد ببعض القوى العسكرية بعد أن سيطر على أوروبا وقوتها المتمثلة في الحلف الأوروبي بقيادة إنجلترا، فانتقل إلى الدولة العثمانية ولعلمه بقوتها البحرية القوية شنّ حملته على مصر، وبعدها حاول خلق وافتعال الأسباب لشن حملة على الجزائر.

وهذه الوثيقة ما هي إلا تقريرا من مبعوث الدولة العثمانية بباريس، والذي يوضح فيه بعض النقاط الخاصة بالنزاع الفرنسي الجزائري، ومحاولة فرنسا جرّ الدولة العثمانية فيه لعدم قدرتها العسكرية لمجابهة الجزائر كما يوضح التقرير، وجنوحها إلى السلم والمصالحة ولو مؤقتا.

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد نابليون بونابرت...

وقد حاول المبعوث العثماني الدفاع عن الجزائريين أمام الضغط الذي سلط عليه من طرف كل الأطراف الفرنسية (المترجم، والوزير، والقنصل الأول) لكتابة رسالة تهديد إلى الجزائريين باسم الدولة العثمانية.

وأخيرا فإن الأطماع الفرنسية رغم العلاقات السلمية بين البلدين منذ بداية القرن السابع عشر من خلال المعاهدات بدأت بالظهور بشكل واضح وجلي في عهد نابليون بونابرت من خلال البعثات الاستكشافية لوضع مخطط احتلال ناجح لهذه الدولة (المارقة) والتي أقضت مضجع أوروبا كاملة لمدة قرون.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- وثيقة رقم 5661، 1217هـ/م، دفتر خط همايون، المركز الوطني للأرشف، الجزائر.
- 2- بلانتيت اوجان، مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1833/1700، تر: ججيك الياس، وسلامنية بن داود، ج3، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2014.
- 3 - جمال قتان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830/1619، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 4- عزيز سامح التز، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1989.
- 5- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- 6 - Albert Devoulx, Les Archives Du Consulat Générale De France A Alger, Bastide, Libraire- éditeur, Alger.
- 7- Henri Garrot, Histoire Général De l'Algérie, imprimerie ; p.crescenzo, voutes bastion nord, 1910, Paris.
- 8 - H.D. De Grammont, Histoire d'Alger Sous la Domination Turque (1515-1830), Ernest Leroux, éditeur, 1887, paris.
- 9- La Rousse du XX^e Siècle, T 03 libraire Larousse ,Paris, 1931.

المجلات:

- 10- Moniteur universel, 03 thermidor, an 10, n°303 .

الهوامش:

- ¹ - وثيقة رقم 5661، 1217هـ/م، دفتر خط همايون، المركز الوطني للأرشف، الجزائر.
- ² - امدي افندي مبعوث الدولة العثمانية إلى فرنسا لإبرام معاهدة صلح كما جاء في الوثيقة.
- ³ - سواد مقدار سطر بسبب آلة النسخ.
- ⁴ - الفرمان: الأمر الملكي الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 164.
- ⁵ - فرنكيني ترجمان فرنسي لم نجد له ترجمة.
- ⁶ - لم أجد وزيرا بهذا الاسم في حكومة نابليون، نظنه تصحيف لاسم -طولرن-وزير خارجية فرنسا آنذاك.
- ⁷ - الاوجاق: لها عدة معان، وهي هنا بمعنى الحكام، أو صنف من الجند ، كالباهية، وهم فرقة من العساكر في الجيش الانكشاري. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 42.
- ⁸ - هو الداوي مصطفى باشا (1798-1805).
- ⁹ - رئيس القناصل: نابليون بونابرت.
- ¹⁰ - تابعة إلى سقلية أو صقلية.
- ¹¹ - المعاهدة المذكورة هي معاهدة موقعة في 22 شعبان 1216هـ - 12/18 /1801م، وهي معاهدة السلم بين الداوي مصطفى باشا والقنصل ديبواتانفيل، وتضم 19 تسعة عشر بندا. انظر:
- Albert Devoulx, Les Archives Du Consulat Générale De France A Alger, Bastide, Libraire éditeur, Alger, p, 142.
- ¹² - قضية الديون الفرنسية هي من أسباب توتر العلاقة بينهما، بل ومن أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م.
- ¹³ - اقجة: وتعني لغة الضارب أو الضاربة إلى البياض، و أصلها مغولية معناها نقد ابيض، وهي قطعة صغيرة من الفضة، ضربت لأول مرة عام 729 في عهد السلطان اورخان، وكانت تستخدم في الأوساط الشعبية للدلالة على الدراهم أو النقود بشكل عام، ووزنها خمس قرايط وثلاث حبات. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 20.
- ¹⁴ - وهذه الديون اقترضتها فرنسا من الجزائر بعد قيام الثورة الفرنسية بين عامي 1793/1794، بعدما تحولت أوروبا إلى قوى معادية لفرنسا.
- ¹⁵ - المعاهدة: 19 ديسمبر 1801م.

- 16- يانتنة: (كتب هكذا) مصطلح يعني إشارة.
- 17- نظن أن المترجم أراد السفن الفرنسية.
- 18- نظنها السفن الفرنسية حسب سياق الكلام.
- 19- الدولة العثمانية.
- 20- حسب اوجان بلانتيت فإن الجنرال هو بارج Berge، وأرسل معه رسالة إلى الداوي مصطفى باشا في أوت 1802.
- 21- لقد كان ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية في عهد الدايات يكاد يكون اسمياً، وهذه الوثيقة تؤكد ذلك.
- 22- صقلية.
- 23- النواحي الباريسية.
- 24- هذه القصة تدل على وجود أملاك للجزائريين في فرنسا.
- 25- وقد كلف بإبرام معاهدة الصلح بين فرنسا والدولة العثمانية (معاهدة باريس في 25/06/1802 التي أنهت حالة الحرب بينهما).
- 26- نظن هذه اللفظة (أسايس) من السياسة.
- 27- وزير الخارجية وهو شارل موريس تاليران.
- 28- هذا اللقب وإن كان يطلق في عهد البيلربايات إلا أنه استعمل في عهد الدايات كما هو الآن، ويقصد به الداوي مصطفى باشا.
- 29- مابين معقوفين موجود في نص الترجمة.
- 30- أرسل بونايرت الرسالة في 8 ترميدور السنة 10 الموافق 1802/07/27م.
- 31- ميناء ومدينة فرنسية في الجنوب كانت مركز انطلاق الحملة على الجزائر سنة 1830م.
- 32- عقد نابليون العزم على القيام بحملة ضد الجزائر، لكن انقطاع صلح أميان مع إنجلترا وقيام حرب جديدة معها في ماي 1803 أجبر على تأجيل مشروعه، ومخططه.
- 33- بلانتيت اوجان، مراسلات دايات الجزائر الملوك ووزراء فرنسا 1833/1700، تر: ججيك الياس، وسلامية بن داود، ج3، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، ج3، 2014، ص 193.
- 34- أنظر: - بلانتي، معاهدات (م/ن)، ج3، هامش رقم 882، ص 194.
- عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ط دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 578.
- 35- Henri Garrot, Histoire Général De l'Algérie, imprimerie ; p. crescenzo, voutes bastion nord, 1910, Paris, pp. 611-614.
- 36- بلانتي، معاهدات، (م/س)، ج3، ص 144.
- 37- موليتيو (دومينيكي -ماري): عين قنصلا عاما لفرنسا في الجزائر في شهر ماي 1798م، وأثناء توتر العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية بسبب حملة نابليون على مصر، طلب من الجزائر إعلان الحرب على فرنسا فقامت بأسر الفرنسيين بالجزائر ومن بينهم القنصل موتيلو، ودام سجنه حوالي شهرا ونصف، وبعد ذلك أطلق سراحه، واستبدل بالقنصل دييوا تانفيل سنة 1800. أنظر: بلانتي، المصدر السابق، ج3، الهامش 815، ص 135. وكذلك المجلة الإفريقية العدد 16، 1872، ص 440.
- 38- بلانتي، معاهدات، (م/ن)، ج3، ص 149.
- 39- بلانتي، معاهدات، (م/ن)، ج3، ص 170.
- 40- دييوا تانفيل: (شارل-فرانسوا) : دخل وزارة الخارجية سنة 1792م، وعمل في القسطنطينية، و القاهرة، وسامراء، وسوريا، ثم بعث إلى الجزائر في 13 ماي 1800 خلفا للقنصل موليتيو، ولقب بمحافظ عام للعلاقات التجارية قائم بشؤون الجمهورية الفرنسية حاملا إلى الداوي مصطفى رسالة بونايرت، وقد أبرم مع الجزائريين معاهدة السلم في 20/07/1800م، طرده الداوي في 19 أكتوبر 1814م. أنظر: بلانتي، المصدر السابق، ج3، هامش رقم 848، ص 168.
- 41- H.D. De Grammont, Histoire d'Alger Sous la Domination Turque (1515-1830), Ernest Leroux, éditeur, 1887, paris, p 356-357
- Garrot, op.cit, p 608.
- 42- Garrot, ibid, p 611.
- 43- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830/1619، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 239.
- 44- بلانتي، معاهدات.. (م/س)، ج3، ص 190.
- 45- جزر هيرس: وتسمى جزر الذهب، وهي أرخبيل في البحر المتوسط قريبا من مدينة طولون الفرنسية حوالي 19 كلم، تضم ثلاث جزر. - La Rousse du XX^e Siècle, T 03 libraire Larousse, Paris, 1931, p 1108.
- 46- Moniteur universel, 03 thermidor, an 10, n°303, p 1241.
- 47- بلانتي، معاهدات.. (م/س)، ج3، هامش 847، ص 167.
- 48- بلانتي، معاهدات (م/ن)، ج3، ص 196.
- 49- بلانتي، معاهدات (م/ن)، ج3، الهامش رقم 882، ص 192.